



حظر

يجب مراعاة ما يلي:
لا تُنشر هذه الوثيقة أو تُذاع قبل يوم الخميس،
٢ آذار/مارس ٢٠١٧، الساعة ١١/٠٠
(بتوقيت وسط أوروبا)

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات



تقرير ٢٠١٦

للعلم فقط - وثيقة غير رسمية

رسالة من رئيس الهيئة



يقدم التقرير السنوي للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (الهيئة) لعام ٢٠١٦ تحليلاً للوضع العالمي لمراقبة المخدرات ويشير بتوصيات من أجل مساعدة الدول على اتخاذ تدابير فعالة لمجابهة التحديات المتعلقة بالمخدرات. وخلال الدورة الاستثنائية الثلاثين للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية (الدورة الاستثنائية)، المعقودة في نيسان/أبريل ٢٠١٦، أكدت الحكومات التزامها بأهداف ومبادئ الاتفاقيات وأعربت عن عزمها على الوفاء بمسؤولياتها المشتركة بشأن التعاون في جميع مجالات السياسات المتعلقة بالمخدرات. وعلى غرار الحكومات التي اعتمدت الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية، تعتقد الهيئة أن نظام المراقبة الدولية للمخدرات، المؤسس على الاتفاقيات، ما زال يوفر أساساً مرناً لتلبية احتياجات العالم في مجال مراقبة المخدرات.

وكان موضوع المرأة والمخدرات هو محور الفصل المواضيعي لهذا العام. فمن المهم أن تؤخذ في الاعتبار الجوانب الجنسانية عند دراسة مشكلة المخدرات العالمية، إذ إنَّ من الملاحظ، على سبيل المثال، أن ثلث متعاطي المخدرات في العالم هم من النساء والفتيات، بينما نسبة الإناث بين متلقي العلاج من تعاطي المخدرات هي واحد إلى خمسة، وأنَّ عدد النساء اللاتي يُلقى القبض عليهن بتهم متعلقة بالمخدرات في تزايد. ويظهر تقريرنا أن تنفيذ سياسات فعالة وشاملة يستوجب منها أن تستهدف تلبية احتياجات المرأة وإزالة العقبات التي تمنعها من الحصول على العلاج - مثل الوصم. ويمكن لهذا الفصل أن يغيّر من تصورات الناس، ولا سيما صناعات السياسات، ويذكّرهم بأهمية حماية حقوق النساء اللاتي يتعاطين المخدرات أو اللاتي ارتكبن جرائم متعلقة بالمخدرات وحقوق أسرهن. ويُختتم الفصل مجموعة من التوصيات الموجهة إلى الدول الأعضاء، ومنها مثلاً إعطاء الأولوية لتيسير حصول النساء المرهنتات للمخدرات على الرعاية الصحية، وضمان تحسين سبل تمويل وتنسيق الجهود الرامية إلى وقاية المرأة من تعاطي المخدرات وعلاج المتعاطيات، والتصدي لمشكلة الوصم المترتبة بتعاطي المخدرات، ولا سيما بين النساء.

وما زالت الغاية الأساسية لنظام المراقبة الدولية للمخدرات هي حماية صحة الإنسان ورفاهه. وينبغي لنظام مراقبة المخدرات أن يكفل يُسر الحصول على العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية للأغراض الطبية والعلمية مع منع الاتجار بها وأنشطة زراعتها وإنتاجها غير المشروعة وإساءة استعمالها.

وتوفر الاتفاقيات درجة معيّنة من المرونة في تنفيذها على الصعيد الوطني، وبخاصة فيما يتعلق بتحديد الجزاءات المناسبة، بما في ذلك استخدام تدابير غير عقابية ولا احتجازية في حالة الجرائم الصغيرة. ولا يوجد أيُّ إلزام نابع من الاتفاقيات بتوقيع عقوبة السجن على مرتكبي الجرائم الصغيرة المتعلقة بالمخدرات؛ وبدلاً من ذلك،

تشجّع الاتفاقيات على استخدام بدائل للإدانة والعقاب مثل توفير العلاج والتعليم والرعاية الصحية وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج في المجتمع.

غير أنّ هناك حدوداً للمرونة؛ فهي لا تشمل تنظيم استعمال المخدّرات للأغراض غير الطبية. ويسترعي تقرير هذا العام الانتباه من جديد لتلك المجموعة القليلة من البلدان التي تبنت سياسات تتجاوز هذه الحدود. والدول الأطراف مسؤولة الآن عن تحديد كيفية الردّ على التطوّرات الحاصلة في تلك البلدان التي تتجاهل المعاهدات بالسماح بالاستعمال غير الطبي للمخدّرات وتنظيمه. ويعالج الفصل الثاني من هذا التقرير هذا التطور باستفاضة، ويستكشف الآثار المحتملة لإباحة وتنظيم استعمال القنب لأغراض غير طبية في عدة ولايات قضائية.

أمّا الفصل الإقليمي، فيسلط الضوء على التطورات الواقعة في عدد من البلدان بشأن إنشاء وتشغيل "غرف استهلاك المخدّرات". وتؤكد الهيئة مجدّداً أنّ هذه المرافق، لكي تتسق مع أحكام الاتفاقيات، يجب أن تهدف إلى التقليل الفعلي من العواقب السلبية لتعاطي المخدّرات وأن تؤدي في نهاية المطاف إلى تدابير لعلاج المتعاطين وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم في المجتمع. ويجب أن يتم ذلك دون تغاض عن مساوئ تعاطي المخدّرات ولا زيادة في تعاطي المخدّرات أو تشجيع للابتجار بها. ويوضح التقرير أنّ "غرف استهلاك المخدّرات" يجب أن تعمل في إطار من السعي لخفض الطلب وأنها لا يمكن أن تكون بديلاً لتدابير الوقاية والعلاج.

ويقدم تقرير الهيئة عن السلائف الكيميائية لعام ٢٠١٦ تحليلاً شاملاً لحالة مراقبة السلائف في العالم يغطي سلسلة عملها، بدءاً من الضوابط الرقابية إلى تدخلات أجهزة إنفاذ القوانين. ومن المجالات التي يركز عليها تقرير هذا العام دور أجهزة إنفاذ القوانين في منع تسريب المواد الكيميائية والتحديات الناشئة من عدم سلامة الضوابط في مناطق الصراعات.

وسوف تظل الهيئة تُقرُّ وتدعم كل السياسات والبرامج المتعلقة بالمخدّرات، التي تعالج تحديات مراقبة المخدّرات على نحو متوازن ومتسق مع المعاهدات في إطار من احترام حقوق الإنسان.

فيرنر سيب

رئيس

الهيئة الدولية لمراقبة المخدّرات

الهيئة تدعو في تقريرها إلى انتهاج سياسات تراعي المرأة في ضوء ما تسجله البلدان من ارتفاع غير متناسب في حوادث الجرعات المفرطة بين الإناث

ذكرت الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات في تقريرها السنوي لعام ٢٠١٦ أنها:

- تدعو إلى انتهاج سياسات وبرامج تراعي الاعتبارات الجنسانية وإلى تحسين فرص الحصول على خدمات الرعاية الصحية أمام النساء المرهقات للمخدرات وزيادة تمويل الخدمات الرامية إلى وقاية المرأة وعلاجها من تعاطي المخدرات
- تدين استهداف الأشخاص المشتبه في تورطهم في أنشطة غير مشروعة متعلقة بالمخدرات بتدابير خارج نطاق القضاء
- تدعو الدول إلى إلغاء عقوبة الإعدام على الجرائم المتعلقة بالمخدرات
- تشجع الدول على النظر في استخدام بدائل لعقوبة السجن في حالات الجرائم الصغيرة المتعلقة بالمخدرات
- تؤكد مجدداً أن إباحة استعمال القنب لأغراض غير طبية إجراء لا يتفق مع الالتزامات القانونية الدولية

وفي هذا الوقت الذي يشهد ارتفاعاً غير متناسب في حوادث الجرعات المفرطة بين النساء، حسبما ذكرت البلدان، فإن الهيئة، التي تتخذ من فيينا مقراً لها، دعت الحكومات، في تقريرها السنوي لعام ٢٠١٦، إلى بذل المزيد من الجهد من أجل أن تؤخذ المرأة في الحسبان عندما تضع الدول سياساتها وبرامجها المتعلقة بالمخدرات.

وأكدت الهيئة في تقريرها، الذي صدر اليوم، أن على الحكومات أن تعطي الأولوية لتيسير حصول النساء المرهقات للمخدرات على خدمات الرعاية الصحية ودعت إلى توفير المزيد من التمويل والتنسيق من أجل خدمات الوقاية والعلاج من تعاطي المخدرات المعنية بالمرأة.

وقال فيرنر سيب، رئيس الهيئة: "إننا نود تغيير التصورات السائدة وتذكرة الناس، ولا سيما صناع السياسات، بأهمية حماية حقوق النساء اللواتي يتعاطين المخدرات أو اللواتي ارتكبن جرائم متعلقة بالمخدرات وحقوق أسرهن."

وتبلغ نسبة النساء والفتيات بين متعاطي المخدرات في العالم الثلث، وهي أعلى بين النساء في البلدان المرتفعة الدخل. غير أن النساء يشكّلن الخمس فقط من مجموع الحاصلين على العلاج، وذلك بالنظر إلى الحواجز النظامية والهيكلية والاجتماعية والثقافية والشخصية الكبيرة التي تحد من قدرة المرأة على الاستفادة من خدمات العلاج من تعاطي مواد الإدمان.

والمرأة عرضة أكثر من الرجل لأن يوصف لها طبيياً استعمال العقاقير المخدرة والأدوية المضادة للقلق، ومن ثم، فهي أكثر عرضة لإساءة استعمال تلك الأدوية. وقد أفادت ألمانيا وصربيا، على سبيل المثال، بأن حالات تعاطي الجرعات المفرطة المميتة أكثر تواتراً في أوساط النساء. كما أن بلداناً، مثل المملكة المتحدة، شهدت زيادات أكبر في معدلات تعاطي الجرعات المفرطة من جميع مواد الإدمان بين النساء منها بين الرجال.

زيادة كبيرة في أعداد النساء المقبوض عليهن بسبب جرائم متعلقة بالمخدرات

إنَّ السجينات والنساء العاملات في مجال الجنس معرضات بخاصة لخطر تعاطي المخدرات. وقد حدثت زيادة كبيرة في أعداد النساء المقبوض عليهن بسبب جرائم متعلقة بالمخدرات، ولوحظ أنَّ تعاطي المخدرات، بمجرد دخول السجن، هو ظاهرة أكثر انتشاراً لدى السجينات مما هي لدى السجناء. كما أنَّ هناك رابطة قوية بين العمل في مجال الجنس وتعاطي المخدرات، فبعض النساء يعمدن إلى العمل في مجال الجنس لتدبير النفقات اللازمة لنمط حياتهن المرهق للمخدرات، بينما قد تتعاطى النساء العاملات في مجال الجنس المخدرات لمجاراة متطلبات عملهن وطبيعته.

ويلاحظ أنَّ الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية واضطرابات الصحة العقلية هي أكثر انتشاراً بين النساء اللواتي يتعاطين المخدرات. ومفارقة المجتمع المحلي والمنزل والأسرة أمر له آثار وبييلة، ولا سيما على المرأة السجينة، وهو يزيد من خطر إصابتها بالاكتئاب وبالاضطرابات الناشئة عن القلق.

ويسلط التقرير الضوء أيضاً على أهمية برامج الوقاية التي تستهدف بخاصة السجناء والحوامل والمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز والعاملين في مجال الجنس. وتدعو الهيئة الدول الأعضاء إلى جمع وتبادل البيانات من أجل التوصل إلى فهم أفضل للاحتياجات الخاصة للمرأة التي تعاني من مشكلة تعاطي المخدرات بغية تحسين خدمات الوقاية والعلاج وإعادة التأهيل.

القصور المستمر في استخدام بدائل السجن في الجرائم المتعلقة بالمخدرات

رغم أنَّ المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات تأسست على نهج متوازن وعلى مبدأ التناسب واحترام حقوق الإنسان، فإنَّ سياسات التصدي للجرائم المتعلقة بالمخدرات، بما في ذلك حيازة المخدرات لغرض الاستعمال الشخصي، تعتمد في المقام الأول لدى الكثير من الدول على تدابير العدالة الجنائية العقابية، التي تشمل الملاحقة القضائية والسجن. وما زال استخدام التدابير البديلة، مثل العلاج وإعادة التأهيل وإعادة الدمج في المجتمع، أقل مما ينبغي.

وتؤكد الهيئة على أنَّ معاهدات مراقبة المخدرات لا تشترط سجن الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات أو الذين يرتكبون جرائم صغيرة متعلقة بالمخدرات.

وتشجّع الهيئة الدول التي ترتفع فيها معدلات القبض على الأشخاص وسجنهم بسبب جرائم صغيرة متعلقة بالمخدرات على أن تأخذ بتدابير غير عقابية بدلاً من السماح باستعمال القنّب في الأغراض غير الطبية، التي قد يتبين أنَّ لها نتائج عكسية وأنها لا تتفق مع معاهدات مراقبة المخدرات. وترحب الهيئة باتجاه الكثير من الدول إلى اعتبار تعاطي المخدرات والارتهاان لها شاغلاً من شواغل الصحة العامة التي تتطلب تدابير قوامها الصحة.

الهيئة تدعو الدول إلى إلغاء عقوبة الإعدام على الجرائم المتعلقة بالمخدرات

رغم أنَّ تحديد العقوبات على الجرائم المتعلقة بالمخدرات هو شأن خاص بكل دولة، فإنَّ الهيئة ما زالت تشجّع الدول التي تبقي على عقوبة الإعدام على أن تلغيها بالنسبة للجرائم المتعلقة بالمخدرات.

استهداف الأشخاص المشتبه في تورطهم في أنشطة غير مشروعة متعلقة بالمخدرات بتدابير خارج نطاق القضاء

تؤكد الهيئة مجدداً، بأقوى عبارة ممكنة، إدانتها الصريحة القاطعة لاستهداف الأشخاص المشتبه في تورطهم في أنشطة غير مشروعة متعلقة بالمخدرات بتدابير خارج نطاق القضاء، فهذه التدابير الخارجة على نطاق القضاء هي انتهاك واضح للاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات التي تشترط التصدي للجرائم المتعلقة بالمخدرات بتدابير العدالة الجنائية وتأبي استخدام أي عقوبات خارج نطاق القضاء مهما كانت طبيعتها. وهي تمثل أيضاً انتهاكاً خطيراً لمعايير حقوق الإنسان، بما في ذلك الالتزام بقواعد الأصول القانونية، وفق نصها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وهي إساءة لأبسط معايير الكرامة الإنسانية.

وتهيب الهيئة بجميع الحكومات المعنية أن توقف فوراً هذه الأعمال وأن تحقق مع أي شخص يشتبه في ارتكابه لهذه الأعمال الخارجة على نطاق القضاء أو مشاركته فيها أو تشجيعه لها أو تحريضه على ارتكابها.

تعارض إباحة استعمال القنب لأغراض غير طبية مع الالتزامات الدولية

تجري الهيئة حواراً مع الدول التي سمحت، أو تنظر في السماح، باستعمال القنب لأغراض غير طبية وإنشاء سوق لمنتجات القنب غير المخصصة للاستعمال الطبي. وتؤكد الهيئة مجدداً أن هذه التدابير تتعارض مع الالتزامات القانونية المنصوص عليها في الاتفاقية الوحيدة لسنة ١٩٦١.

ورغم أن الاتفاقيات تتيح قسطاً من المرونة في تنفيذها، فقد قال رئيس الهيئة: "إن هناك حدوداً للمرونة؛ فهي لا تشمل تنظيم استعمال المخدرات لأغراض غير طبية." وعلى الدول أن تحدد كيفية التصرف حيال هذه التطورات في تلك البلدان التي تتجاهل المعاهدات بالسماح باستعمال المخدرات لأغراض غير طبية وتنظيم هذا الاستعمال.

غرف استهلاك المخدرات

لكي تكون "غرف استهلاك المخدرات" متسقة مع أحكام الاتفاقيات، يجب عليها أن تهدف إلى الحد بشكل فعال من العواقب السلبية لتعاطي المخدرات وأن تُفضي إلى علاج المتعاطين وإعادة تأهيلهم دون التغاضي عن خطر تعاطي المخدرات والاتجار بها أو التشجيع على تعاطيها والاتجار بها.

الهيئة تدعو إلى توفير دعم مستديم لأفغانستان

في ضوء الحالة الأمنية المتردية في أفغانستان وما يتصل بها من صعوبات تعيق السلطات عن رصد ومراقبة العرض غير المشروع للمخدرات الأفغانية المنشأ، أهابت الهيئة بالحكومات الشريكة والمجتمع الدولي مواصلة دعمهما لجهود مراقبة المخدرات في ذلك البلد من واقع روح المسؤولية العامة والمشاركة في التصدي لمشكلة المخدرات العالمية. وتؤكد الهيئة أن مكافحة المخدرات مقوم حيوي للتنمية المستدامة إذا أريد لها أن تتحقق.

مزيد من المعلومات في الموقعين التاليين:

http://www.unis.unvienna.org/unis/en/events/2017/incb_2017.html

<http://www.incb.org>

تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات عن السلائف

سبل منع تسريب المواد الكيميائية خارج نطاق الضوابط الرقابية

قدّمت الهيئة، في تقريرها عن السلائف لعام ٢٠١٦، عرضاً مجملًا للسبل التي يمكن بها لسطات إنفاذ القانون أن تساعد بمعلوماتها على التوصل إلى استراتيجيات متوازنة ومتكاملة لمنع وصول المواد الكيميائية إلى المخدرات السرية ومنع المخدرات والمؤثرات النفسانية الجديدة من الوصول إلى الأسواق الاستهلاكية.

إحصاءات المضبوطات والمعلومات المتوفرة عن القضايا تظهر حوادث كثيرة لم يلتفت فيها للمعلومات الهامة أو لم يستفد منها استفادة كاملة

مما يعوق حسم القضايا التنافس بين المؤسسات واستطالة إجراءات التعاون الدولي أو انعدامها. ويؤكد التقرير أن ضبط السلائف الكيميائية لا ينبغي أن يكون النتيجة النهائية لتدخلات أجهزة إنفاذ القوانين، بل ينبغي أن يكون بالأحرى نقطة بداية للكشف عن مصادرها والجماعات الإجرامية التي تقف وراء الاتجار بها وقطع تلك المصادر وتعطيل نشاط تلك الجماعات.

أوجه التحسن في التعاون على تطبيق اللوائح التنظيمية وإنفاذ القوانين

لاحظت الهيئة أن التحسن في التعاون الدولي على إنفاذ القانون حرم مصنعي المخدرات غير المشروعة من مقادير ضخمة من المواد الكيميائية السليفة. وقد أفسدت التدخلات الناجحة محاولات تسريب أمفيدريد الخلل عبر بلدان في أفريقيا والمواد الكيميائية المستخدمة في الصنع غير المشروع للأقراص المحتوية على أمفيتامين، والتي يشار إليها في كثير من الأحيان باسم "كيتاغون" إلى الشريقتين الأدنى والأوسط.

وضخامة المضبوطات من الإيفيدرين والسودوإيفيدرين في جنوب أفريقيا تبرز من جديد الحاجة إلى تحسين الرقابة الوطنية والفهم فيما يتعلق بأساليب الصنع المشروع وقنوات التوزيع الوطني وجهات التشغيل وأدوارها في الأسواق الوطنية. وينطبق الشيء نفسه على بلدان أمريكا الجنوبية فيما يتعلق ببرنامج البوتاسيوم وسائر المواد الكيميائية المستخدمة في الصنع غير المشروع للكوكايين. كما أن بلدان أفريقيا ما زالت مستهدفة من جانب المنظمات الإجرامية لاستخدامها في تهريب السلائف وصنع الميثامفيتامين غير المشروع. وتشير آخر البيانات إلى أن جهات التشغيل غير المشروعة باتت أيضاً الآن تتناقل المعارف فيما بينها عبر القارات.

نظام المراقبة الدولية للسلائف

لاحظ تقرير الهيئة عن السلائف لعام ٢٠١٦ الزيادة المستمرة في عدد البلدان التي تطلب إخطارات سابقة للتصدير بالاستظهار بالفقرة ١٠ (أ) من المادة ١٢ من اتفاقية سنة ١٩٨٨ والتوسع في استخدام نظام الإخطارات السابقة للتصدير (نظام "بن أونلاين") ونظام الإخطار بحوادث السلائف (نظام "بيكس") التابع للهيئة. وقد أتاحت الهيئة هاتين الأداتين لدعم الحكومات في عملها على التصدي لتسريب المواد الكيميائية. وينهض نظام "بيكس" بدور متزايد الأهمية في تنبيه أجهزة إنفاذ القانون وتيسير إجراء عمليات دولية بشأن المواد الكيميائية غير المجدولة، بما يشمل المواد الكيميائية "المحورة" المصنوعة حسب الطلب.

وتواصل الهيئة، في تقريرها عن السلائف لعام ٢٠١٦، الدعوة إلى تطبيق تدابير الإنفاذ والرقابة في إطار متوازن من أجل منع تسريب المواد الكيميائية على نحو فعال.

أبرز الأحداث في كل منطقة

أفريقيا

أفريقيا ليست مجرد مركز للتجار بالمخدرات: ما زالت أفريقيا واحدة من مناطق العبور الرئيسية المستخدمة في أنشطة الاتجار بالمخدرات. ورغم أن هذه القارة ما زالت معبراً هاماً لتهريب المخدرات، فقد أخذت تتحول باطراد إلى سوق لاستهلاك جميع أنواع المخدرات المتعاطاة ومقصداً لها.

الزراعة غير المشروعة للقنب والاتجار به وتعاطيه: تُنتج عشبة القنب على نحو غير مشروع في جميع أنحاء القارة، في حين أن إنتاج راتنج القنب غير المشروع ما زال محصوراً في بلدان قليلة في شمال أفريقيا. وما زال القنب عقار التعاطي الرئيسي في أفريقيا، والعقار الذي يسعى معظم متعاطي المخدرات للعلاج من تعاطيه، حيث يقدر معدل الانتشار السنوي لتعاطيه ٧,٦ في المائة (ضعف المتوسط العالمي البالغ ٣,٨ في المائة).

تزايد في تعاطي الهيروين: يتنامى تعاطي الهيروين في بعض بلدان المنطقة، ولا سيما في شرق أفريقيا.

أبناء تتحدث عن تزايد ضلوع مواطنين أفارقة في حوادث الاتجار بالمخدرات في شتى أرجاء العالم: كان تزايد مشاركة مواطنين أفارقة في أنشطة تهريب الهيروين على طول الدرب الجنوبي واضحاً بشكل خاص؛ وهذا الدرب هو طريق يخرق جمهورية إيران الإسلامية أو باكستان ويعبر المحيط الهندي، وتزايد أهميته في تهريب الأفيونيات من أفغانستان. وعلاوة على ذلك، يشهد غرب أفريقيا عمليات إجرامية متزايدة لا تقتصر على تهريب الكوكايين من أمريكا الجنوبية إلى أوروبا، بل تشمل أيضاً توزيعه للتعاطي محلياً وأنشطة غير مشروعة لإنتاج مخدرات اصطناعية توجه أساساً إلى أسواق آسيا.

معدلات مرتفعة لتعاطي الأفيونيات: وفقاً لما أفاد به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (مكتب المخدرات والجريمة)، يعيش ١١ في المائة من متعاطي الأفيونيات على المستوى العالمي في أفريقيا ويعيش أكثر من نصفهم في غرب أفريقيا ووسطها. ويتزايد تهريب الأفيونيات الأفغانية المنشأ إلى شرق أفريقيا وغربها، إمّا من أجل الاستهلاك المحلي وإمّا من أجل شحنها إلى مناطق أخرى.

توافر محدود للأدوية: ما زالت إمكانية الحصول على العقاقير المخدرة والمؤثرات النفسانية للأغراض الطبية والعلمية محدودة أو غير ميسورة في أفريقيا. وتحت الهيئة جميع الحكومات على أن تنفذ تنفيذاً تاماً التوصيات العملية التي أشارت بها الدورة الاستثنائية للجمعية العامة من أجل تحسين إمكانية الحصول على الأدوية المحتوية على مواد خاضعة للمراقبة مع منع تسريبها وتعاطيها، وهذه التوصيات موجودة في تقرير الهيئة عن توافر المخدرات الخاضعة للمراقبة لعام ٢٠١٥.

القارة الأمريكية

أمريكا الوسطى والكاربيبي

"أوراق بنما" المسربة تُظهر مدى انتشار الأنشطة الإجرامية المتعلقة بالمخدرات: أكدت المعلومات الواردة في ما يسمى "أوراق بنما" مدى عظم الزيادة في الأنشطة الإجرامية المتعلقة بالاتجار بالمخدرات في بلدان أمريكا الوسطى، ودفعت أجهزة إنفاذ القوانين إلى القيام بعمليات فضحت ممارسات غسل الأموال لدى شبكات الاتجار بالمخدرات.

ما زال الاتجار بالكوكايين شاغلاً مثيراً للقلق: في عام ٢٠١٤، كان ٨٧ في المائة من كميات الكوكايين التي دخلت الولايات المتحدة شحنات مهربة عبر أمريكا الوسطى والمكسيك، و١٣ في المائة شحنات مهربة عبر الكاريبي. وقد اقترنت الزيادة في زراعة شجيرات الكوكا في أمريكا الجنوبية بزيادة المضبوطات من الكوكايين في بنما بنسبة ٣٢ في المائة.

الآثار البيئية الويلة للاتجار بالكوكايين: اقترنت أنشطة الاتجار بالكوكايين بعمليات إزالة الغابات في أمريكا الوسطى، ولا سيما في غواتيمالا ونيكاراغوا وهندوراس. وقد ورد ما يفيد بتكثف عمليات إزالة الغابات في المناطق المتأثرة بأنشطة الاتجار بالمخدرات.

مشاورات بشأن إباحة القنب في الكاريبي: في حزيران/يونيه ٢٠١٦، عقدت اللجنة الإقليمية المعنية بالماريوانا، التي أنشأتها أمانة الجماعة الكاريبية، أول جولة من المشاورات الإقليمية حول موضوع القنب من أجل التعرف على آثار إباحتها في المنطقة. وتلاحظ الهيئة، في هذا السياق، أن اتفاقية المخدرات لسنة ١٩٦١ تقصر استعمال القنب على الأغراض الطبية والعلمية، كمبدأ أساسي يكمن في صلب الإطار القانوني الدولي لمراقبة المخدرات ولا يجوز الخروج عليه. وتشجع الهيئة الدول على اعتماد سياسات بشأن المخدرات ذات منحى صحي تتماشى مع الاتفاقيات وتوفر تدابير غير عقابية على الجرائم الصغيرة المتعلقة بالمخدرات التي يرتكبها متعاطو المخدرات، كبديل عن القبض عليهم وسجنهم، وفق المتوخى في الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات.

الحاجة إلى مزيد من البيانات الواسعة النطاق عن تعاطي المخدرات: من الملاحظ أن المستويات المبلغ عنها بشأن تعاطي القنب والكوكايين والمؤثرات الأفيونية (الأفيونيات وعقاقير الوصفات الطبية المصنوعة منها) في أمريكا الوسطى والكاربيبي كلها دون المتوسط الإقليمي للقارة الأمريكية. وهذه أنماط مهمة لأن بلدان أمريكا الوسطى والكاربيبي تحفل بكميات ضخمة من المخدرات التي تهرب عبر أقاليمها، وكذلك، في حالة القنب، تنتج فيها. ويلزم إجراء دراسات استقصائية وطنية أكثر شمولاً عن تعاطي المخدرات في الأسر المعيشية لاستخلاص تقديرات موثوقة لمعدل انتشار تعاطي المخدرات في المنطقة.

أمريكا الشمالية

تزايد الوفيات الناجمة عن الجرعات المفرطة: تضاعفت في الولايات المتحدة الوفيات الناجمة عن الجرعات المفرطة مرتين تقريباً فيما بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤. ومن التحديات الرئيسية المتصلة بالمخدرات في كندا والولايات المتحدة تزايد عدد حوادث الوفاة الناجمة عن تعاطي جرعات مفرطة من المخدرات المخلوطة بالفينتانيل.

ما زال تعاطي عقاقير الوصفات الطبية الأفيونية التأثير والهروين من الشواغل المثيرة للقلق: ذكر مركز مكافحة الأمراض والوقاية منها أن عدد الأشخاص الذين أفادوا بتعاطيهم الهروين في الولايات المتحدة قد تضاعف ثلاث مرات تقريباً فيما بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٤. وقد تسببت المؤثرات الأفيونية، بما فيها الهروين ومسكنات الوصفات الطبية مثل الأوكسيكودون، في وفاة أكثر من ٢٨ ألف شخص من بين ما يزيد على ٤٧ ألف حادث وفاة من جراء تعاطي جرعات مفرطة من المخدرات في الولايات المتحدة في عام ٢٠١٤.

ما زال القنب أشيع المخدرات المتعاطاة: ما زال القنب أشيع المخدرات التي تُزرع وتنتج ويتجر بها وتستهلك على نحو غير مشروع في المنطقة.

استعمال القنب للأغراض الطبية: في عام ٢٠١٦، أذنت ولايات بنسلفانيا وأوهايو وأركانسو وفلوريدا وداكوتا الشمالية في الولايات المتحدة باستعمال القنب للأغراض الطبية.

الحكم بعدم دستورية الإطار القانوني الكندي للقنب الطبي؛ وبدء العمل بلوائح تنظيمية جديدة: قضت المحكمة الاتحادية الكندية بعدم دستورية اللوائح التنظيمية الكندية لاستعمال الماريوانا للأغراض الطبية. وبموجب اللوائح التنظيمية الجديدة للحصول على القنب للأغراض الطبية، سيظل من حق كل من أذن له طبيبه المعالج باستعمال القنب لأغراض طبية أن يختار شراء قنب يخضع لقواعد مراقبة الجودة من منتجه المرخصين وسيكون بوسعه أيضاً إنتاج كمية محدودة من القنب لاستعماله الطبي الخاص. وقد وسعت المحكمة العليا تعريف "الماريوانا الطبية"؛ وبناء على ذلك، يمكن لكل من يؤذن له بالحصول على القنب المحفف أن يختار بين تعاطيه عن طريق الفم واستعماله بطريقة علاجية موضعية دون أن يكون مقيداً باستعمال العشب المحفف الذي يستهلك بالتدخين.

رفض التماسات لإعادة جدولة القنب في الولايات المتحدة: في أعقاب عملية تقييم علمية طبية أجرتها إدارة الأغذية والعقاقير في الولايات المتحدة بالتشاور مع المعهد الوطني لدراسات تعاطي المخدرات، أعلنت الإدارة المذكورة في ١١ آب/أغسطس ٢٠١٦ أن القنب لا يفي بالمعايير المقبولة في الوقت الحالي للاستخدام الطبي في العلاج في الولايات المتحدة، وأنه لا يوفر حد السلامة المقبول لاستعماله تحت الإشراف الطبي، وأنه قابل بشدة لإساءة الاستعمال. ونتيجة لهذا، ما زال القنب محظوراً على المستوى الاتحادي باعتباره مادة مجدولة في قانون المواد الخاضعة للمراقبة.

إباحة استعمال القنب لأغراض غير طبية: أكدت الحكومة الكندية عزمها على إباحة وتنظيم استعمال القنب للأغراض غير الطبية من خلال تشريع جديد سوف يجري العمل به في عام ٢٠١٧. وحتى ذلك الحين، ستظل أنشطة زراعة القنب وحيازته وتوزيعه وبيعه غير مشروعة بموجب القانون الكندي للمخدرات والمواد الخاضعة للمراقبة. وفي الولايات المتحدة، صوت الناخبون في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ في ولايات كاليفورنيا ومين وماساتشوستيس ونيفاذا لصالح الموافقة على تدابير تشريعية تبيح وتنظم استعمال القنب للأغراض غير الطبية. وتظهر البيانات الأخيرة الواردة من الولايات التي أباحت استعمال القنب للأغراض غير الطبية زيادة في إساءة استعماله.

الموافقة على إقامة ثاني "موقع لحقن المخدرات" في كندا: في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، وافقت كندا على إقامة موقع ثان من "مواقع حقن المخدرات" يخضع للإشراف الرسمي في مدينة فانكوفر. وهو كائن بعيادة طبية حالية لعلاج المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز وهو أول "موقع لحقن المخدرات" خاضع للإشراف الرسمي في أمريكا الشمالية يدمج بمركز قائم للرعاية الصحية. وقد قدمت طلبات أخرى للحصول على الإعفاءات اللازمة من أجل تشغيل "مواقع للحقن" وهي قيد المراجعة لدى وزارة الصحة الكندية.

زيادة في مضبوطات الهيروين والكوكايين في الولايات المتحدة: فيما بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٤، أفادت الولايات المتحدة بأكبر قدر من مضبوطات الكوكايين في أمريكا الشمالية، حيث مثلت ٩٠ في المائة من إجمالي المضبوطات في المنطقة. وتظهر بيانات نظام المضبوطات الوطني حدوث زيادة قدرها ٨٠ في المائة في مضبوطات الهيروين في السنوات الخمس الماضية، بما يظهر، فيما يبدو، زيادة في توفر الهيروين في الولايات المتحدة.

استراتيجية وطنية جديدة لزيادة سبل الحصول على المواد الخاضعة للمراقبة: الهدف من الاستراتيجية الجديدة المعنية بزيادة سبل الحصول على المواد الخاضعة للمراقبة من أجل تخفيف الآلام والرعاية التيسيرية هو تيسير صرف ووصف واستخدام المستحضرات الصيدلانية المحتوية على أفيونيات. وأوضح تقرير نشرته وزارة الصحة المكسيكية أن نطاق الوصفات الطبية المختلفة قد زاد زيادة كبيرة فيما بين حزيران/يونيه ٢٠١٥ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٦. وعقب استحداث منصة إلكترونية، زاد أيضاً عدد محرري الوصفات الطبية المسجلين. ويشجع تقرير هذا العام الحكومات على استعراض وتحسين عملها في هذا الشأن.

أمريكا الجنوبية

التوصل إلى اتفاق سلام: من المتوقع أن يكون لإبرام اتفاق سلام بين الحكومة الكولومبية والقوات المسلحة الثورية الكولومبية آثار إيجابية على حالة مراقبة المخدرات في كولومبيا.

اعتماد تعديلات تشريعية: اعتمدت عدة بلدان في المنطقة تعديلات تشريعية بشأن سياسات المخدرات؛ ولكن لم يتحدد بعد مدى امتثال تلك التعديلات للاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات.

استمرار الزراعة غير المشروعة لشجيرات الكوكا وخشخاش الأفيون ونبته القنب في أمريكا الجنوبية: زادت الرقعة العالمية المزروعة بشجيرات الكوكا في عام ٢٠١٥ نتيجة لزيادتها الحادة في كولومبيا. غير أن مكتب المخدرات والجريمة أفاد بأن دولة بوليفيا المتعددة القوميات قد قلّصت الرقعة المزروعة بشجيرات الكوكا غير المشروعة. ويتركز صنع الكوكاين أساساً في كولومبيا وبيرو وبوليفيا، غير أنه قد تم العثور على مختبرات سرية لتجهيز مشتقات أوراق الكوكا أيضاً في بلدان أخرى في أمريكا الجنوبية. وما زالت المنطقة تستأثر بمعظم مضبوطات الكوكاين في العالم.

استمرار ضبطيات السلائف الخاضعة للمراقبة الدولية: ما زالت الحكومات تبلغ عن مضبوطات من المواد الكيميائية الخاضعة للمراقبة الدولية؛ وقد أُفيد أيضاً بزيادة في عدد ضبطيات المواد السليفة غير الخاضعة للمراقبة. وكانت مضبوطات أمريكا الجنوبية المبلغ عنها من المواد السليفة هي الأكثر تنوعاً في العالم، وذلك بسبب القائمة الواسعة من المواد التي أخضعتها بلدان المنطقة للمراقبة الوطنية.

ارتفاع معدلات تعاطي المخدرات الاصطناعية: ظل ارتفاع معدلات تعاطي المخدرات الاصطناعية بين الشباب في أمريكا الجنوبية مثار قلق متزايد في عام ٢٠١٥. وأفيد أيضاً بمعدلات عالية لتعاطي المنشطات الأμφيتامينية بين الشباب في تلك المنطقة.

التعاطي والعلاج: ما زال القنب أشيع المخدرات المتعاطاة في المنطقة؛ غير أن معدلات تعاطي الكوكاين بين تلاميذ المدارس الثانوية كانت أعلى في أمريكا الجنوبية من سائر أجزاء القارة الأمريكية مع تفاوتات كبيرة بين مستويات التعاطي في البلدان التي جمعت منها بيانات في هذا الشأن. والعلاج من تعاطي المخدرات في أمريكا الجنوبية متعلق بصفة رئيسية بتعاطي الكوكاين، الذي يعالج من تعاطيه قرابة نصف مجموع الأشخاص الذي التحقوا ببرامج العلاج من تعاطي المخدرات في المنطقة. وعلاوة على ذلك، فإن ظهور مؤثرات نفسانية نباتية وغير خاضعة للمراقبة في أسواق المخدرات في أمريكا الجنوبية من الشواغل المثيرة للقلق. وتظهر البيانات المستمدة من آخر الدراسات الاستقصائية أن الشباب يتعاطون هذه المواد.

آسيا

غرب آسيا

حالة عدم الاستقرار السياسي والنزاعات المسلحة الطويلة الأمد تعيق جهود مراقبة المخدرات: تغل الصراعات المسلحة المستمرة في المنطقة جهود السلطات في مجال مراقبة المخدرات، وخصوصاً في سوريا والعراق واليمن. وتسهم تدفقات الهجرة الواسعة النطاق، فضلاً عن زيادة معدلات تعاطي المخدرات والاتجار بها في المنطقة، في إضافة تحدٍّ آخر إلى التحديات الأوسع نطاقاً في مجالي التنمية والعدالة الجنائية، مثل الفساد والإرهاب وعدم الاستقرار السياسي، التي تواصل إعاقه عجلة التقدم.

استمرار توافر وتعاطي أقرص "الكبتاغون" المزيفة (المحتوية على الأمفيتامين) على نطاق واسع في المنطقة: تؤيد التقارير الرسمية الواردة عن مضبوطات ضخمة من أقرص "الكبتاغون" المغشوشة في لبنان وتركيا الأنباء التي ترددت في أجهزة الإعلام خلال السنوات الأخيرة عن وجود كميات قياسية من أقرص "الكبتاغون" تغرق المنطقة، لا سيما منطقتي الشرق الأوسط والخليج الفرعيتين. بيد أن المعلومات الموثوقة اللازمة للتأكد من مصدر المواد الكيميائية وعمليات التركيب المستخدمة في صنع "الكبتاغون" لا تزال نادرة.

إنتاج أفغانستان من الأفيون غير المشروع يرتفع من جديد: بعد الانخفاض الكبير، الذي شهدته أفغانستان، في زراعة خشخاش الأفيون وإنتاج الأفيون على نحو غير مشروع خلال العام الماضي، انعكس هذا الاتجاه التراجعي، حيث تظهر أرقام عام ٢٠١٦ تزايداً من جديد. فقد ازداد إجمالي المساحة المزروعة بخشخاش الأفيون على نحو غير مشروع في ٢٠١٦ بنسبة ١٠ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٥. وتوقفت جهود القضاء على الأفيون بشكل شبه تام وزاد تدهور الأوضاع الأمنية في البلد. وتهيب الهيئة بالمجتمع الدولي والحكومات الشريكة أن يواصل دعمهما للجهود المبذولة لمكافحة المخدرات في أفغانستان في مواجهة هذه التطورات المقلقة، وتؤكد أن اتخاذ تدابير لمراقبة المخدرات ضرورة حيوية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

تزايد الأنباء الواردة عن إنتاج الميثامفيتامين في أفغانستان: تزايدت في عام ٢٠١٦ المؤشرات على إنتاج الميثامفيتامين داخل أفغانستان بدلاً من تهريبه إليها. فقد أظهرت عدة غارات شنت على مختبرات سرية على الأراضي الأفغانية وجود سلائف كيميائية ومعدات مستخدمة في الصنع غير المشروع للميثامفيتامين. ومع أن نطاق ذلك الصنع لا يزال غير واضح، فإنه يضيف إلى التحديات التي تواجهها أفغانستان في مجال مراقبة المخدرات "مادة إدمان إشكالية" ثالثة، إلى جانب كون إنتاجها غير المشروع من الأفيون هو الأكبر في العالم وإنتاجها غير المشروع من القنب هو الثاني عالمياً.

استمرار هيمنة إمدادات الأفيونيات المهربة من غرب آسيا على أسواق الأفيونيات العالمية: تنطلق من غرب آسيا جميع الدروب الرئيسية الثلاثة عبر الإقليمية المستخدمة في تجارة الأفيونيات، إذ إن أفغانستان تمثل، منذ أكثر من عقد من الزمن، أكبر مصدر في العالم للأفيون المنتج بصورة غير مشروعة. وبالإضافة إلى درب البلقان العتيد (المؤدي إلى أوروبا)، أخذت أهمية الدرب الجنوبي والدرب الشمالي (المؤديين إلى جميع مناطق العالم ما عدا أمريكا اللاتينية) تزداد في تهريب الأفيونيات المنتجة في أفغانستان على نحو غير مشروع.

انخفاض عام في مضبوطات سلائف الهيروين: قد يشير الانخفاض المطرد على مر السنين للمضبوطات من مادة أنهيدريد الخل، وهي المادة الكيميائية السليفة الرئيسية المرتبطة بصنع الهيروين، إلى زيادة في تسريبها محلياً (مقابل تسريبها دولياً) من قنوات التجارة المشروعة، أو إلى استخدام المتجرئين مواد غير مجدولة للاستعاضة عن المكونات الرئيسية وتجاوز إجراءات المراقبة الوطنية والدولية.

انتشار تعاطي عقاقير الوصفات الطبية على نطاق واسع في المنطقة، وخصوصاً الترامادول: أبلغت عدة بلدان في غرب آسيا عن تعاطي الترامادول، وهو من المؤثرات الأفيونية الاصطناعية غير الخاضعة للمراقبة الدولية، ومن تلك البلدان الأردن وأرمينيا وتركمانستان وتركيا وعمان وقطر ولبنان والمملكة العربية السعودية.

أشيع مواد التعاطي في غرب آسيا: أفادت بلدان غرب آسيا بأن القنب والمؤثرات الأفيونية والمنشطات الأمفيتامينية من أشيع مواد التعاطي لديها. وعزيت الوفيات المتصلة بالمخدرات في معظم الأحيان إلى تعاطي المؤثرات الأفيونية (غالباً الهيروين). وبلغ معدل تعاطي المخدرات في أفغانستان أكثر من ضعف المعدل العالمي لتعاطي المخدرات (١٢,٦ في المائة من السكان البالغين، مقارنة بما يزيد قليلاً عن ٥ في المائة على الصعيد العالمي).

جنوب آسيا

الأفيونيات والمنشطات الأمفيتامينية هي مواد الإدمان الرئيسية المثيرة للقلق في هذه المنطقة: لا تزال منطقة جنوب آسيا عرضة بوجه خاص للاتجار بالأفيونيات والهيروين، فضلاً عن القنب والمخدرات الاصطناعية والمؤثرات النفسانية الجديدة. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال المنطقة تشهد تزايداً في صنع الميثامفيتامين والاتجار به على نحو غير مشروع، وتسريب المواد الخاضعة للمراقبة من القنوات المشروعة إلى القنوات غير المشروعة، وتعاطي المستحضرات الصيدلانية المحتوية على عقاقير مخدرة ومؤثرات عقلية.

تزايد الاتجار بالهيروين: تزايدت كميات الهيروين المضبوطة في بنغلاديش وسري لانكا ونيبال؛ وشهدت الهند زيادة طفيفة في تلك المضبوطات.

تواصل الاتجار بأقراص "يابا" (ميثامفيتامين): استمر تهريب تلك الأقراص من ميانمار إلى بنغلاديش. فتضاعف حجم مضبوطات أقراص "يابا" في بنغلاديش ثلاث مرات بين عام ٢٠١٤ وعام ٢٠١٥؛ وضبطت كمية قياسية من أقراص الميثامفيتامين في كانون الثاني/يناير من عام ٢٠١٦ بلغت ٢,٨ مليون قرص.

شرق آسيا وجنوب شرقها

لا يزال إنتاج الأفيونيات والاتجار بها بطريقة غير مشروعة من الشواغل الرئيسية لهذه المنطقة: يتواصل ازدياد زراعة خشخاش الأفيون غير المشروعة في هذه المنطقة، حيث لا تظهر أي مؤشرات تدل على تناقص إجمالي المساحة المزروعة منه على نحو غير مشروع.

تصاعد آخر في معدلات صنع الميثامفيتامين والاتجار به وتعاطيه: لا يزال التزايد في عدد بلدان المصدر وفي تنوع دروب التهريب وتنامي إمكانيات التواصل داخل المنطقة من التحديات التي تجابه العمل على خفض العرض والطلب، مما يزيد من الحاجة إلى تعاون فعال عبر الحدود المشتركة. كما تتزايد مشكلة تعاطي الميثامفيتامين، في حين أن معظم بلدان المنطقة مازالت تفتقر إلى خدمات مناسبة لعلاج المتعاطين.

استمرار توسع سوق المؤثرات النفسانية الجديدة: برز اتجاه حديث في هذه المنطقة يتمثل في خلط مؤثرات نفسانية جديدة بمنشطات أمفيتامينية. وي طرح هذا الأمر تحديات خطيرة أمام مقدمي الرعاية الصحية وسلطات مراقبة المخدرات، كما أنه يؤدي إلى استفحال مشكلة رئيسية في مجال الصحة العامة في المنطقة.

التعاون الإقليمي المكثف: تقرر خلال الاجتماع الوزاري الرابع المعني بمسائل المخدرات لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) إضفاء طابع مؤسسي على الاجتماع كجهاز تابع للجماعة السياسية والأمنية للرابطة. وجرى التأكيد على التزام الرابطة باعتماد نهج شامل ومتوازن لمراقبة المخدرات، ودعم الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات.

أوروبا

لا تزال أسواق المخدرات غير المشروعة تمثل أحد المخاطر الرئيسية التي تهدد أمن البلدان الأوروبية: وفقاً لتقديرات المرصد الأوروبي للمخدرات وإدمانها، تدر تجارة المخدرات غير المشروعة حوالي خمس العائدات الإجرامية العالمية. وينفق مواطنو الاتحاد الأوروبي وحدهم ما بين ٢١ و ٣١ بليون يورو سنوياً على المخدرات غير المشروعة. ويمكن أن تُعزى التغييرات المتسارعة التي لوحظت في الأعوام الأخيرة في أسواق المخدرات غير المشروعة جزئياً إلى العولمة والتطورات التكنولوجية.

لا يزال درب البلقان الممر الرئيسي لتهريب الهيروين: ما زال درب البلقان (من تركيا إلى بلغاريا وعبر بلدان غرب البلقان وصولاً إلى أوروبا الغربية وأوروبا الوسطى، أو من بلغاريا عبر رومانيا وهنغاريا إلى أوروبا الغربية وأوروبا الوسطى) الممر الرئيسي لتهريب كميات كبيرة من الهيروين إلى أسواق الهيروين الرئيسية في أوروبا. وتزداد الشواغل أيضاً إزاء الدرب الجنوبي الذي يُهرَّب عبره الهيروين بحراً من إيران وباكستان إلى شبه الجزيرة العربية وشرق أفريقيا كخطوة أولى، ومن ثم إلى مناطق أخرى في أفريقيا أو إلى أوروبا. ويبدو أن ميناءي الحاويات في روتردام (هولندا) وأنتويرب (بلجيكا) لا يزالان يشكلان محورين رئيسيين لتهريب الهيروين والكوكايين إلى الاتحاد الأوروبي.

تزايد الكميات المتوفرة من الكوكايين في أوروبا: شهدت سوق الكوكايين في الاتحاد الأوروبي شيئاً من الاستقرار في الأعوام الأخيرة، على الرغم من وجود مؤشرات على تزايد توافر المخدرات. ففي عام ٢٠١٤، أبلغت بلدان في الاتحاد الأوروبي عن مضبوطات كوكايين بلغ مجموعها ٦١,٦ طنّاً، وهي تقريباً نفس الكمية المضبوطة في عام ٢٠١٣ (٦٢,٦ طنّاً).

نسب مرتفعة لتعاطي المخدرات بين عموم السكان: يُقدَّر في الاتحاد الأوروبي أن أكثر من ربع عدد الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٦٤ عاماً تعاطوا المخدرات غير المشروعة مرة واحدة في حياتهم على الأقل.

القنّب هو أشيع المخدرات تعاطياً في الاتحاد الأوروبي: القنّب هو أشيع المخدرات المبلغ عنها بوصفها السبب الرئيسي لتلقي العلاج من تعاطي المخدرات لأول مرة، ويقدر أن ٥١,٥ مليوناً من الذكور البالغين و ٣٢,٤ مليوناً من الإناث البالغات قد استهلكوا القنّب مرة واحدة على الأقل في حياتهم (٢٤,٨ في المائة). وتقدر

نسبة الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٦٤ عاماً من متعاطي القنب بصفة يومية أو شبه يومية بواحد في المائة في الاتحاد الأوروبي.

الهيروين هو أشيع المؤثرات الأفيونية المتعاطاة في المنطقة: بالإضافة إلى الهيروين، تُتعاطى مجموعة متنوعة من المؤثرات الأفيونية الاصطناعية، مثل الميثادون والبوبرينورفين والفينتانيل. ففي عام ٢٠١٦، ذكر مكتب المخدرات والجريمة أن تعاطي المؤثرات الأفيونية لا يزال سبباً رئيسياً يدعو إلى القلق، وخصوصاً في أوروبا الشرقية والجنوبية، حيث إن أكثر من ٧٠ في المائة من مجموع المرضى في مراكز العلاج من تعاطي المخدرات يعالجون من الاضطرابات الناتجة عن تعاطي الأفيونيات.

أوروبا منطقة لصنع المخدرات الاصطناعية: منذ عدة سنوات، يصنع الأمفيتامين و"الإكستاسي" على نحو غير مشروع في بلجيكا وهولندا، والميثامفيتامين في بلدان في أوروبا الوسطى، وغالباً في الجمهورية التشيكية. وتوجد أدلة حديثة توحي أيضاً بظهور قدرات كبيرة على صنع الميثامفيتامين في هولندا ووجود بعض الأنشطة المحدودة النطاق لصنعه في بلدان على حدود الجمهورية التشيكية.

عودة "الإكستاسي" للانتشار الواسع: ظل معدل انتشار تعاطي "الإكستاسي"، حتى وقت قريب، في تراجع لدى الكثير من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، بعدما بلغ مستويات الذروة في بداية الألفية الثانية حتى منتصف العقد الأول منها. وتشير بيانات حديثة إلى أنه أصبح متوفراً من جديد على نطاق أوسع. كما أن قوة مفعول منتجات "الإكستاسي" (الأقراص والمساحيق والبلورات) أخذت تتزايد منذ عام ٢٠١٠، بينما ظلت أسعارها، فيما يبدو، مستقرة نسبياً. ويشكّل توافر منتجات "الإكستاسي" ذات الجرعة العالية في الأسواق غير المشروعة خطراً جديداً ومشكلة تهدد صحة السكان وسلامتهم.

لا تباطؤ في وتيرة ظهور مؤثرات نفسانية جديدة وتوافرها: حتى أيار/مايو ٢٠١٦، كشف نظام الإنذار المبكر للاتحاد الأوروبي، الذي أنشئ في عام ٢٠٠٥، أكثر من ٥٦٠ مؤثراً نفسانياً جديداً؛ وأبلغ عن ١٠٠ مؤثر نفسي جديد لأول مرة في عام ٢٠١٥. ومن شأن التوافر المتزايد لتلك المؤثرات أن يهدد صحة الإنسان.

تراجع المضبوطات من مادة ألفا-فينيل أسيتو أسيتونيتريل تراجعاً كبيراً: من الملاحظ أن حجم المضبوطات من مادة ألفا-فينيل أسيتو أسيتونيتريل (APAN)، وهي مادة كيميائية بديلة يمكن استخدامها في المختبرات التي تصنع الأمفيتامين والميثامفيتامين على نحو غير مشروع، قد انخفض في الاتحاد الأوروبي منذ عام ٢٠١٤، عندما أخضعت هذه المادة للمراقبة الدولية.

أوقيانوسيا

مستويات مرتفعة لتعاطي الأمفيتامينات في مجتمعات الشعوب الأصلية: وُجد في نيوزيلندا أن معدل انتشار تعاطي الأمفيتامينات أعلى بين السكان الماوريين منه بين جماعات السكان الأخرى. وفي أستراليا، قُدِّر معدل الانتشار السنوي لتعاطي الأمفيتامينات في مجتمعات الشعوب الأصلية بخمسة في المائة، وهو معدل يفوق المتوسط الوطني.

زيادة مضبوطات المخدرات في أستراليا: ازداد كم الهيروين المضبوط عند الحدود الأسترالية بنسبة ١٦٨ في المائة بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥. كما حدثت زيادة في كمية الكوكايين المضبوطة، وضبطت كمية قياسية من المنشطات الأمفيتامينية في البلد بلغت ١٢,٦ طنًا. وعلى الرغم من أن عدد ضبطيات القنب بلغ رقمًا قياسيًا، فإن كمية مضبوطاته على الحدود وداخل البلد انخفضت؛ وينطبق هذا الأمر أيضاً على مضبوطات المؤثرات النفسانية الجديدة.

بدء نفاذ الإطار التشريعي الأسترالي للقنب الطبي: دخل تعديل قانون المخدرات لعام ٢٠١٦ حيز النفاذ في أستراليا، وهو يوفر إطاراً تشريعياً يتيح زراعة القنب ويسمح بالحصول عليه للأغراض الطبية.

مستويات قياسية من مضبوطات الميثامفيتامين في نيوزيلندا: تضاعفت كمية الميثامفيتامين المضبوطة في نيوزيلندا أكثر من ثلاث مرات بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥. وتضاعف عدد متعاطي الميثامفيتامين في أستراليا على مدى فترة ست سنوات؛ وقد دفعت المستويات العالية من تعاطي الميثامفيتامين والاتجار به إلى إنشاء فرقة عمل وطنية معنية بمكافحة عقار "الجليد" في نيسان/أبريل من عام ٢٠١٥. وتظهر مضبوطات الميثامفيتامين في بلدان أخرى في المنطقة أن تلك البلدان تُستخدم كنقاط عبور لتهرب الميثامفيتامين، وتشير أيضاً إلى تعاطي هذه المادة محلياً.

مستوى مرتفع من تعاطي القنب في المنطقة: مازال القنب أشيع المخدرات المتجر بها والمتعاطاة في جميع أنحاء أوقيانوسيا، حيث يقدر المعدل السنوي لانتشار تعاطيه بحوالي ١٠ في المائة، بما يفوق بكثير التقدير العالمي البالغ ٣,٨ في المائة.

الافتقار إلى بيانات عن تعاطي المخدرات وعلاج المتعاطين: بالنظر إلى عدم وجود بيانات حديثة من بلدان المنطقة فيما عدا أستراليا ونيوزيلندا، تدعو الهيئة الحكومات إلى تكثيف جهودها الرامية إلى جمع مزيد من البيانات عن تعاطي المخدرات وعلاج مدمنيها. وتدعو الهيئة أيضاً المجتمع الدولي والشركاء الإقليميين والشائيين إلى تقديم الدعم إلى تلك البلدان من أجل تحقيق هذه الغاية.

الجهود المبذولة من أجل جمع المعلومات وتبادلها: أصبحت السلطتان الجمركيتان في فيجي وفانواتو، في عام ٢٠١٦، السلطتين الجمركيتين الوحيدتين في منطقة المحيط الهادئ، من بين ٢٠ بلداً آخر فقط في جميع أنحاء العالم، اللتين تطبقان نظام شبكة إنفاذ القوانين الجمركية الوطنية التابع للمنظمة العالمية للجمارك.

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات تساعد الحكومات في تطبيق النظام الدولي لمراقبة المخدرات

تقدّم الهيئة، بالإضافة إلى أعمالها المتعلقة برصد تنفيذ المعاهدات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات وتشجيعه، المساعدة إلى الحكومات في التصدي لصنع المخدرات غير المشروع والاتجار بها وتعاطيها ومنع تسريبها وتعاطيها، مع ضمان توافر الأدوية الخاضعة للمراقبة.

أدوات جديدة لأغراض قديمة: استخدام التكنولوجيا الحديثة في رصد التجارة الدولية في المواد المجدولة

أنشأت الهيئة في السنوات العشر الأخيرة أربعة نظم للاتصال الحاسوبي المباشر مصممة خصيصاً لدعم رصد التجارة الدولية في المواد المجدولة والتعاون في حال وقوع ضبطيات بشأنها. ويركز كل نظام على جانب مختلف من جوانب مراقبة المخدرات ويسر تبادلاً سريعاً وآمناً ومباشراً للمعلومات فيما بين الحكومات.

- يُستخدم نظام "بن أونلاين" (نظام الإشعارات السابقة للتصدير بالاتصال الحاسوبي المباشر) في تجارة السلائف المشروعة لإرسال إشعارات سابقة للتصدير إلى البلدان المستوردة للمواد الكيميائية. ويساعد نظام "بن أونلاين" على التحقق من مشروعية فرادى المعاملات المتعلقة بالسلائف الكيميائية التجارية عبر الحدود وتحديد الشحنات المشبوهة قبل أن تبلغ وجهتها وتدخل في صنع المخدرات غير المشروعة.
- يُيسر نظام "بيكس" (نظام الإخطار بحوادث السلائف) تبادل المعلومات عن الحوادث المتعلقة بالمواد الكيميائية (ضبط السلائف الكيميائية وتفكيك المختبرات السرية وما إلى ذلك) بعد وقوعها، فيوفر للسلطات معلومات إرشادية لبدء التحقيق في الأنشطة غير المشروعة داخل الحدود وغيرها.
- يُوفر نظام أيونيكس (نظام التبليغ عن الحوادث التابع لمشروع "أيون") منصة لتبادل المعلومات على الصعيد العملي عن الحوادث المتعلقة بالمؤثرات النفسانية الجديدة التي تشكل خطراً متنامياً على الصحة العامة، وإن كانت غير خاضعة للمراقبة الدولية.
- النظام الدولي لأذون الاستيراد والتصدير المعروف اختصاراً باسم "12ES" هو أحدث أداة من أدوات الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات. وتدعم هذه الأداة التبادل الآمن لأذون الاستيراد والتصدير للتجارة الدولية المشروعة في المخدرات والمؤثرات العقلية، وتضمن عدم التجاوز في الواردات أو الصادرات. وهي أداة أساسية ينبغي لجميع الحكومات استخدامها من أجل تحسين جهودها الرامية إلى الامتثال للمعاهدات وزيادة سبل الحصول على الأدوية المحتوية على مواد خاضعة للمراقبة وترشيد استخدامها.

مشروع الهيئة للتعليم: بناء قدرات السلطات الوطنية المختصة على ضمان توافر الأدوية الخاضعة

للمراقبة مع منع تسريبها وتعاطيها

بدأت الهيئة في أوائل عام ٢٠١٦ تنفيذ أول أنشطة في إطار هذا المشروع الخاص بالتعلم. وهو مشروع جديد يهدف إلى تقديم المساعدة الفنية إلى السلطات الوطنية في الامتثال للاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات. وتمثل الغاية النهائية للمشروع في ضمان توافر المواد الخاضعة للمراقبة الدولية للأغراض الطبية والعلمية، مع منع تعاطيها وتسريبها إلى قنوات غير مشروعة. وفي عام ٢٠١٦، نظمت، في إطار هذا المشروع، حلقتان تدريبيتان إقليميتان (في شرق أفريقيا وجنوب وشرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ) وحلقتا عمل وطنيتان للتوعية بشأن أهمية توافر العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية للأغراض الطبية والعلمية (في تايلند وكينيا). ويجري، في إطار هذا المشروع، استحداث نمائط تعليمية إلكترونية بهدف توسيع نطاق التدريب. ومن المقرر تنفيذ أنشطة تدريب وتوعية في عام ٢٠١٧ في مناطق أخرى من العالم. ويتطلب مشروع الهيئة للتعليم دعماً متزايداً ومتواصلًا من أجل استمرار أنشطته وتوسيعها.

يمكن الحصول على مزيد من المعلومات عن تكوين الهيئة وأعمالها من موقعها الشبكي: www.incb.org.